

## المقدمة

تعد مسألة الامن امراً اساسياً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى ﴿فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وامنهم من خوف﴾ صدق الله العظيم (سورة قريش الآية 4).

والحاجة الى الامن حاجة اساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الارض التي استخلف الله تعالى بني ادم، وانعدام الامن وانتشار الجريمة الارهابية في المجتمع يؤدي الى الخوف والقلق ويحول دون الاستقرار والبناء ويدعو الى الهجرة والتشرد، وتوقف اسباب الرزق مما يقود الى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها. وقد تعددت مفاهيم الجريمة الارهابية واثارها في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز اخطار جديدة ومتغيرات تركت اثارها على كافة مؤسسات المجتمع، ولذا فان هذا البحث جاء ليتناول المفاهيم المتعددة للجريمة والجريمة الارهابية والامن والامن الاجتماعي مع معرفة اهم العوامل التي ادت الى انتشار الجريمة الارهابية وسبب ضعف الامن والسلطة ومعرفة الطرق الاساسية في السيطرة على هذه الجرائم وطرق معالجتها والتقليل من اثارها على المجتمع.

## الجريمة الارهابية

## والامن الاجتماعي

## في العراق

دراسة ميدانية لمدينة

الديوانية في 2014

م. انيس شهيد محمد

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب / جامعة القادسية

أ - ما المقصود بالجريمة الارهابية وما اهم العوامل والاسباب التي تؤدي الى الجريمة الارهابية ؟ ب - وما المقصود بالامن الاجتماعي وما اهم سماته ؟ ج - ما علاقة الارهاب والجرائم الارهابية بالامن الاجتماعي للمجتمع ؟

### 3 - أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من الخطورة التي تنطوي عليها مشكلة الجرائم الارهابية، بوصفها مؤشراً لحدوث كثير من الانقسامات، والتناقضات والتوترات وعدم الاستقرار داخل المجتمع، ونظراً لما تلحقه هذه المشكلة من آثار مدمرة على حياة الافراد. واما الامن الاجتماعي فتتجلى اهميته بوصفه يحتل مكانا بارزا بين اهتمامات البشر في كل بقاع العالم، ولعل ذلك يرتبط بما يشهده العالم المعاصر من مصادر تهديد متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية وسلبت منهم الامن والامان والحماية والاطمئنان والتحويلات التي تواجه الفرد والمجتمع على حد سواء كما انه يرتبط ارتباطا وثيقا بتوازن المجتمع واستقراره. لذا يمكن القول ان اهمية البحث تتبع من اهمية الموضوعين المتناولين بالدراسة والتحليل، وتتبع

## الفصل الأول

### الجانب النظري

#### أولاً: عناصر البحث

##### 1 - مشكلة البحث:

تشهد المجتمعات الانسانية المعاصرة اليوم حالة افتقار واضحة للامن الاجتماعي اذ تنتشر الحروب والاضطرابات داخل هذه المجتمعات والعراق اليوم واحد من هذه المجتمعات الذي يعاني بشكل كبير من حالة الافتقار الى الامن الاجتماعي بسبب الجرائم الارهابية وموضوع البحث يدور حول التعرف بماهية الجرائم الإرهاب والعوامل التي تؤدي إلى حدوثها وكيفية التصدي لها، ثم معرفة دور مؤسسات المجتمع في مقاومة الإرهاب، من خلال الدور المرتقب لدور الأنساق البنائية للمجتمع في مقاومة جرائم الإرهاب، وذلك وفق تحليل سسيلوجي يبرز هذه المحاور، بغية الوصول إلى تصور علمي يساهم في معالجة الآثار السلبية التي أحدثتها الجرائم الإرهابية.

وتتضح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

قانون العقوبات هو القانون الذي يتضمن الافعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملاً ضاراً بالمجتمع (محمد، 2009: ص30).

ويعني المفهوم الاخلاقي للجريمة هو: كل فعل مخالف لقواعد الاخلاق لذا فان الجريمة هنا فعل لا اخلاقي تنفر منه النفوس (عريم، 1976: ص34). اما المفهوم الاجتماعي للجريمة فهو كل سلوك يتنافى مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (محمد، 2009: ص31). وتعرف الجريمة ايضاً بأنها عمل غير قانوني او اهمال يتجسد في صور اساءة او اذى موجه ضد العامة، مما يجعل الشخص المذنب بالعمل او الاهمال مسؤولاً قانوناً او عرضة للعقوبة القانونية (Peter Breet، 1963: p.6).

وهناك من يعرف الجريمة بوصفها سلوكاً او عملاً غير شرعي، واهمالاً للواجب بصورة اختيارية او طوعية وبإدراك ووعي وقصد من قبل المرء نفسه (Albert morrise، 1934; p.12). يشمل جميع الأفعال الاجرامية والافعال الخارجة على المعايير الاجتماعية التي

ايضا من خلال الاهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها وهي التعرف على الجريمة الارهابية واثرها على الامن الاجتماعي في المجتمع.

## 2 - أهداف البحث:

- أ - التعرف على مفهوم الإرهاب واسباب والدوافع الى الجرائم الإرهابية.
- ب - التعرف على الجريمة الارهابية واثرها على الامن الاجتماعي.
- ج - دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة الارهابية.
- د - غياب السلطة ودوره في نشر الجرائم الارهابية.

## ثانياً: تحديد المفاهيم

### والمصطلحات العلمية

#### 1- الجريمة

لقد ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم الجريمة وذلك نظراً لاختلاف وجهات النظر في تفسير هذا المفهوم والجريمة لغوياً تعني أنها (الجرم، التعدي والجرم: الذنب والجمع اجرام وجروم وهو الجريمة ويقال جرم فلان أي اذنب واخطأ) (ابن منظور، 1955: ص91)، اما المفهوم القانوني للجريمة هو: كل فعل مخالف لقانون العقوبات باعتبار

تخضع للعقاب(الشتا ،1987:ص22 - 23). اما علماء الاجتماع وغيرهم فكانت لهم تعاريف اخرى حيث يعد عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركهايم) (Durkheim) الجريمة ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع نظير حياة متطورة ويتحمل الفرد اثارها نظير تمتعه بحرية الاختيار(رمضان ،1985:ص152)، بينما يذهب جان جاك روسو (-Rous seau) صاحب نظرية العقد الاجتماعي إلى ان الجريمة تشمل كل فعل مباين للإرادة العامة الناتجة عن ذلك العقد او هي كل فعل من شأنه فسم العقد الاجتماعي(دوركهايم ،1961:ص16). اما التعريف الاجرائي للجريمة فهو كل فعل يصدر عن الفرد ويخالف القيم والعادات والقوانين في المجتمع ويقابله رد فعل من المجتمع وهو العقوبة.

## 2 - الجريمة الارهابية:

عرفت الجرائم الإرهابية منذ القدم، وتعرف في المعجم الوسيط بأنها ( وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية ) كما يعرف الإرهابي في

المنجد بأنه ( من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته ) (الهواري،2002: ص15) ( يقصد بالإرهاب في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ) بث الرعب الذي يثير الخوف والفعل أي الطريقة التي تحاول بها جماعة أو منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفراد أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة، كما يعتبر هدم العقارات وإتلاف المحاصيل في بعض الأحوال كأشكال للنشاط الإرهابي) (بدوي،1974:ص74). ويعرف الإرهاب في اللغة الإنجليزية بـ ( Ter-rorism )، والمشتقة من الفعل الاتيني (Ter )، والتي تعني الرعب والخوف. وفي هذا السياق يعرف قاموس اكسفورد كلمة الارهاب بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق اغراض سياسية (شهاب ،2010:ص29) كما يعرف في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كان بواعثه وأغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض

بالحرية وعدم تهديد حقوق الافراد وسلامتهم (Axworthy, 1999, p.3). ويعرف الأمن بأنه الحالة الظاهرة الحقيقية للمجتمع من حيث الاستقرار والطمأنينة. فلو كانت الحالة الظاهرة مستقرة ومطمئنة، فإن هذه الحالة تسمى أمناً، وان وجد خلاف ذلك فإنه يسمى خوف، كما ورد بأن معنى الأمن لغة الطمأنينة. الأمن: هو الحالة التي تتوافر حين لا يقع في البلاد اختلال بالأنظمة سواء كان هذا الاختلال جريمة يعاقب عليها أو نشاط خطراً يدعو إلى اتخاذ تدابير من تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط من أن يتحول إلى جريمة (عبد الله، 1986: 398). وعرفه آخرون بأنه (الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد، والجماعة ووقايتها من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر). (الحسيني، 1974: ص27) ويعرف الحماد الامن هو السلامة والطمأنينة من الخوف والفرع والرعب والحزن (الحماد، 2001: ص331). ويعرف اجرائياً على انه تضافر

حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (الهواري، 2002: ص35). والارهاب بمفهومه العلمي الحديث الدقيق هو التخويف عن طريق استعمال اساليب القوة والعنف لحمل جهة او طرف للرضوخ لمطالبات واوامر الجهة التي تستعمل ممارسات القوة والعنف (الحسن، 2008: ص15). ويعرف الإرهاب اجرائياً: الأعمال الإجرامية التي يقوم بها فرد أو جماعة أو تنظيم تجاه أشخاص أو أماكن أو وسائل مواصلات باستخدام أجهزة وأساليب مبتكرة تضمن تنفيذ الجريمة بأقصى درجات القتل والتدمير والترويع من أجل تحقيق اهداف سياسية.

3 - الأمن ( security ): الأمن في اللغة ضد الخوف. (ابن منظور، 1955: ص26) فالأمن يعني: إقصاء الخوف والقلق وتوفير السلامة والطمأنينة. (المراياتي، 1997: ص8). والامن يعني توفير الحماية اللازمة للأفراد من المخاطر الناتجة عن النزاعات العنيفة وغير العنيفة بشرط ان يكون ذلك مقرونا

من الاخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها في مرحلة من مراحل نموه وتطوره ونهضته، وهناك من يعني بمصطلح الامن الاجتماعي عملية تحقيق الانسجام والتناغم بين الجانب المادي والجانب الروحي للمجتمع وعدم السماح لأي من هذين الجانبين بالتقدم او التخلف عن الجانب الاخر (Pasic, 1998, p.59). الأمن الاجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر (جولد وكولب، 1959:ص626). إن مفهوم الأمن الاجتماعي يرتبط بحالات الاضطراب والقلق الذي يتجاوز حدود الفرد، فهو يمثل حالة تمزق وانهايار في نظام العيش من ناحية، كما انه من ناحية أخرى علامة تهيؤ مستجد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي. إن حالة القلق هذه تغلب عليها صفة عدم التنظيم ويكون السلوك فيها مرنا وفعالا، من خصائصه النشاط والفعالية. فقد انهارت الروتينيات المعتادة من النشاط والعمل وأصبح الأفراد في حالة تسيب واستعداد

الجهود والتكافل الاجتماعي لسلامة المجتمع بالاستفادة من كل الطاقات الاجتماعية والأجهزة والشخصيات والمؤسسات والأسر والأفراد وتوظيفها لسلامة وامن المجتمع بكل فئاته.

#### 4 - الأمن الاجتماعي ( social security)

الامن الاجتماعي هو الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الانسان، فردا او جماعة، في سائر ميادين العمران الدنيوي، بل وايضا في المعاد الاخروي فيما وراء هذه الحياة الدنيا (عمارة، 1998:ص12). وان مفهوم الأمن الاجتماعي هو حالة من الشعور بالانتماء وتستند الى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام الاجتماعي بمعنى ان تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي او تنظيم اجتماعي يشعر الافراد بالانتماء اليه ويتسم بالثبات والاستقرار والاستمرار ويحدد مواقع اعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات اعضاء التنظيم في المواقع الاجتماعية ( المراتي وآخرون، 1997:ص12). والامن الاجتماعي من وجهة نظر علماء الاجتماع هو سلامة المجتمع

### ثالثاً: بعض العوامل الاجتماعية للإرهاب

#### 1 - الضبط الاجتماعي وعلاقته بالإرهاب:-

يشكل الضبط الاجتماعي صمام الأمان لكل العلاقات والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وإذا ما تعرض المجتمع لأي حالة تحلل في الضوابط الاجتماعية وهذا يعني أن السلوك الإنساني أصبح مهدداً وعرضة للانحراف. (عمر، 1990:ص15).

والضبط الاجتماعي (Social Control) عبارة عن تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم. ويناط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام، وبالحكومة عن طريق القانون، أما في المجتمعات التقليدية فلأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والعرف أثر كبير في الضبط الاجتماعي (بدوي، 1977:ص234). ان هناك عدة عوامل تساعد على ضعف وتفكك وسائل الضبط الاجتماعي وانها

مفرط للتأثر بالحوادث والمنبهات تأثراً عميقاً (الكعبي، 1983:ص26).

يشير قاموس علم الاجتماع إلى أن مصطلح ( الاجتماعي) بمعناه العام ينطبق على الكائنات الإنسانية ويشير كذلك إلى أي سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة، أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين، أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين (عبدالله، 1990:ص410). وبذلك يمكن القول أن الأمن الاجتماعي يعني (حماية الأفراد والجماعات، والمنظمات من التهديدات والاستفزاز التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع، وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الاجتماعية). (الحسيني، 1974: ص5) وبذلك يمكن تعريف الأمن الاجتماعي على انه (حالة تنطلق من الشعور بالانتماء، وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تقتض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم، وواجباتهم.

لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وجد الضبط مع وجود هذا المجتمع كضرورة لازمة ينتظم بها أمره وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن خلدون في مقدمته حيث ذكر (أن الاجتماع إذا تم للبشر فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم.... فيكون ذلك الوازع واحداً منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك...) (ابن خلدون، 1985:ص267).

كذلك ينظر ابن خلدون إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية، وأن فائده المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه (زهران، 1977:ص37).

إذاً فالضبط الاجتماعي هو العملية التي يحاول بها الجماعة أو المجتمع عدم التمكين لأي تغير غير مرغوب فيه أن يحدث، وهي التي يتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرف عن معايير الجماعة حتى يتحقق التوازن الاجتماعي، ويحدد ( هومانز -Ho mans) عوامل تتوقف عليها عملية

القيم السلوكية وتداعياتها، ومن هذه العوامل الحرب والاحتلال والفساد الاجتماعي والتحليل لقيمي والسلوكي والاضطرابات السياسية والاجتماعية والفقر والجهل والامية والافلاس الاقتصادي، فالاحتلال الذي تعرض له العراق عام 2003 سبب انهيار وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية منها والخارجية بحيث اصبحت هذه الوسائل لا تسيطر على سلوك المواطن وعلاقته الانسانية وقيمة الاخلاقية ، وعندما تعرضت وسائل الضبط الاجتماعية الى الضعف والتداعي والانهيار فان سلوك بعض الافراد تعرض الى الانحراف والتفتت الى درجة ان هؤلاء الافراد قد اندفعوا نحو تيار العنف والارهاب والجريمة والانحراف لأنه لا يوجد من يحاسبهم ويعاقبهم ويقف ضد سلوكهم الملتوي والمنحرف (الحسن، 2006: ص119). فالمنحرف يقوم بالأعمال الارهابية ويغالي فيها لأنه يعرف تمام المعرفة بانه السلطات القانونية والجزائية والعقابية لا تنال منه ولا تعاقبه على ما اقترفه من اعمال اجرامية تقض مضاجع المجتمع وتسيء اليه وتسبب ضياع الامن والاستقرار (الحسن، 2006:ص251). ونظراً

الضبط الاجتماعي وهي فعالية الضبط الاجتماعي أي مدى إمكان تغير الجماعة لسلوك الأعضاء المنحرفين وقبول أو رفض العضو لتأثير الجماعة (زهران، 1977: ص98). فوظيفة الضبط الاجتماعي الأساسية هي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع (الصالح، 2004: ص66). والمحافظة على النظام والاستقرار والتماسك ومنع الانحراف أو الحد منه.

2 - غياب السلطة وعلاقته بالارهاب:

تعدّ المؤسسات السياسية من أخطر، وأقوى وسائل السيطرة الاجتماعية وبدونها يصبح من المتعذر على المجتمع الاحتفاظ بالتوازن الاجتماعي، ونظراً لهذه الأهمية أصبحت مكونات المؤسسات السياسية ( الحكومة، السلطة، القانون ) من أكثر العناصر تخلخلاً في تنظيمها الاجتماعي كونها تحمي النظام وتقرض بالقوة على الناس عند الضرورة (الرشوان، 1999: ص89).

فالمشكلة السياسية ذات طبيعة أخرى غير طبيعة المشكلة الاجتماعية إنما هي وجه من وجوها وحلقة من حلقاتها، فإذا كانت المشكلة الاجتماعية هي مشكلة ( علاقة الإنسان بالإنسان ) فأن المشكلة السياسية هي ما يتعلق بالحكم والسلطة من هذه العلاقة (البستاني، 1999: ص39). فظروف الأزمات تعزز ظواهر ومشكلات سلوكية كثيرة مثل زيادة الانحراف،

فمسلسل الحروب الدامية التي مرت بالعراق ألقي بظلاله على بنية المجتمع وأخلاقه ناهيك عن الحصار الاقتصادي الجائر الذي تعرضت لها شرائح المجتمع العراقي إذ خلف المزيد من المآسي والمرضى، والتكاليف ثم مرت صفحة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبع ذلك الغزو من انهيار لأسس الدولة، ومؤسساتها وما رافق ذلك من سلوكيات منحرفة على الصعيد الأسري والمؤسسي مثل تناول المخدرات المهربة من الخارج وتداول الأقراص (الممنوعة) الإباحية والبهت الفضائي لبعض القنوات البعيدة عن الأخلاق كذلك انتشار الرشوة وسرقة المال العام وظهور عصابات القتل

وخاصة الطائفية التي عبرت عن مرحلة الدولة الرخوة فمؤسساتها مشلولة وقانونها معاق وكأن العراق تحول إلى منطقة ضغط واطى فقدت فيه السلطة والنظام، ودخلنا مرحلة الأنومي التي طالما تحدث عنها (دوركايم) حتى فقدت المعايير، والمبادئ مصداقيتها وأصبح الناس في حالة الشك من قول الكبار واختفى تأثير عقلاء القوم فهذه الأزمة التي مر بها العراق حري بنا أن نتناولها بشكل علمي نزيه. فعلم الاجتماع هو علم الأزمة لأنه ولد من رحم المشكلات والأزمات الإنسانية (اسكندر، 1964: ص 212). وأخيراً لا يمكن أن ننكر مساوئ وانعكاسات كل ذلك على المؤسسة الاجتماعية ومنها المؤسسة الامنية والمؤسسة السياسية.

#### رابعاً: أسباب ودوافع الجريمة الارهابية:

هنالك اجماع من قبل كتاب وفقهاء العالم على ان الارهاب في ابسط معانيه يعني ارهاب المدنيين الامنيين والاعتداء على ارواحهم وممتلكاتهم بينما هم لا علاقة لهم بشكل مباشر بالقضية التي يدور حولها الصدام بين مرتكبي الاعمال الارهابية وخصومهم ، وكما

ارتفاع معدلات جنوح الأحداث، الجرائم الاقتصادية، التخريب الاقتصادي، الاغتصاب، الاضطرابات العقلية والأمراض النفسية، تبدل القيم والمعايير السلوكية وتناول المخدرات (الحسيني، 1974: ص 86).

ونتيجة للعلاقة المتجذرة بين المؤسسة السياسية وصناعة الأزمات إذ إن المؤسسة السياسية هي صانعة القرار فكثيراً ما ينعكس ضعف السلطة ورموزها على المجتمع. ففي ظل النكبات خاصة ما كان منها قاسياً وشديداً ونتيجة للثورات والانقلابات السياسية يزداد التناحر والتصادم ويكثر الاضطراب والقلق الاجتماعي وتصبح بنية المجتمع غير مستقرة يعوزها التوازن والفاعلية (البستاني، 1977: ص 54)

وكذلك للحرب أثر فاعل في الكشف عن قدرة المؤسسة السياسية فقديماً قال (أرثر مارويك): أن الحرب هي ممتحن المؤسسات العظيمة وصلابتها. (عبادي، 1989: ص 123) وبالتالي تعد الحرب العسكرية صانعاً للأزمات ومغذياً لها فالحرب التي تعرض لها العراق في السنوات الأخيرة على يد الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت كوامن بنيوية

وحيث تزداد الهوة بين الطرفين ، وحيث توفر المنظمات الارهابية الفرص الملائمة لهؤلاء الاشخاص للثراء السريع واشباع الحاجات العديدة المثارة لديهم يتجه ذوو النفوس الضعيفة الى ممارسة الانشطة الارهابية من خلال منظمات الاجرام الارهابي (حريز 1997:ص60)،

وعلى المستوى الفردي للعوامل النفسية أثر مهم في تحديد سلوكيات الانسان المعادية للمجتمع ، خاصة عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات والتقلبات النفسية والمرضية والتي يمكن ارجاعها لأسباب وراثية او مفاجئة ، فمثل هذه الجوانب النفسية قد تكون الدوافع الحقيقي لاقتحام الفرد في عالم الارهاب ، ولوسائل الاعلام المعاصر أثر كبير في تحفيز العوامل النفسية للفرد وتأجيج روح الانتقام لديه (حريز 1997:ص62)،

## 2 - الاسباب والدوافع السياسية:

ان الارهاب السياسي هو الارهاب الذي يتبنى اهداف سياسية ، توجه الى الدولة ومؤسساتها او تنظيماتها او هيئاتها ويعتبر الدافع السياسي من

يحدث الان في العراق حيث نلاحظ أن الكثير من الضحايا التي تقع في الشارع اليوم هم من الافراد الامنيين ولا دخل لهم في الصراع السياسي الذي يحدث في الساحة وندرج الان جملة من الاسباب والدوافع التي تؤدي الى الجريمة الارهابية:

## 1 - الاسباب والدوافع الشخصية

والنفسية:

يرتبط العامل الشخصي والنفسي ارتباطا وثيقا بالعوامل السياسية والأيدولوجية والاقتصادية ، فالشباب المهمش الذي يفقد معنى الحياة في دول العالم النامي لأسباب تتعلق بإحساسهم بالظلم وعدم الانصاف والبطالة والفقر ، والافتقار للحياة الكريمة يكونون عرضة للانحرافات والولوج في عالمي الجريمة والارهاب. وتتمثل الجوانب المادية نسبة لا بأس بها من الدوافع الكامنة وراء لجوء بعض الافراد الى الانشطة الارهابية فحين يثور التعارض بين الحاجة واشباعها ، وحين تقتصر الامكانيات المادية المتاحة عن تلبية متطلبات الافراد وحاجاتهم ، وحيث تزداد الاتصالات بين هؤلاء الافراد وبين الاغنياء والمعدمين

اهم الدوافع المحفزة للإرهاب حيث تلجأ الجماعات والافراد للجوء للعنف من اجل تحقيق اهداف سياسية معينة منها ما يتعلق بالسيطرة على السلطة او فرض مذهب واديولوجيا سياسية معينة او اقامة كيان سياسي محدد (الفتلاوي، 2009:ص42).

وتساهم المشاكل التي تخلقها المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول العالم الثالث النامية حالة من الحرمان الاقتصادي خاصة وان الفقير والحاجة المادية والملحمة وعدم المساواة في توزيع الموارد والثروة وانتشار الوعي بهذه المسائل وبالفارق الكبير القائمة في المجتمع كل ذلك يمثل دافعا قويا نحو ممارسة الارهاب وتوسيع القائم منه بهدف التخلص من تلك الاوضاع (حريز، 1997:ص21).

#### 4 - الاسباب والدوافع الثقافية:

وعلى الصعيد الثقافي، فان شعوب دول العالم النامي تعاني من الانعكاسات السلبية والتي خلقتها العولمة والمتمثلة بالتبعية الثقافية وازمة الهوية، الامر الذي دفع الى خلق صراعات ثقافية داخل المجتمع الواحد، بعضها يؤيد الارهاب والاخر يعارضه (حلمي، 1988:ص101). هذا التباين انعكس

ان كافة جرائم الارهاب الدولي ذات الدوافع السياسية يكون غرضها القيام بعمل ما او الامتناع عن عمل ما اي اتخاذ موقف سياسي معين او الامتناع عنه وتثير هذه النوعية من جرائم الارهاب الدولي جدل كبير حول مشروعيتها نظرا لان معظم هذه الجرائم تقع بعد غلق كل الطرق السلوكية الشرعية في مواجهة الطرف مرتكب تلك الجرائم الذي يجد نفسه مدفوعا لارتكابها من اجل شد انتباه العالم الى قضيته ومطالبه الشرعية (حمودة، 2008:ص140).

#### 3 - الاسباب والدوافع الاقتصادية:

في عصر العولمة الامريكية اصبحت معظم اقتصاديات العالم الثالث تابعة للدوائر الغربية، وهذا ما عملت ادوات العولمة العالمية على تكريسها خلال العقود الماضية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية

## الفصل الثاني الجانب الميداني

### أولاً: إجراءات البحث الميداني

يعد هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص نتائجها وقد استعنا بمنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

#### منهج المسح الاجتماعي:

يعرف المسح الاجتماعي بأنه منهج علمي منظم لجمع وتحليل وتفسير البيانات الاجتماعية التي يتم جمعها من الميدان الاجتماعي من خلال استمارة الاستبيان حول ظاهرة أو موضوع أو قضية عامة. للوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب التي تدفع إلى ظهورها. هو محاولة منتظمة للحصول على المعلومات من جمهور معين، أو عينة منه، عن طريق استعمال أداة الدراسة فضلاً عن المقابلة (غيث، 2009: ص169) علماً أن هذا المنهج يستلزم توافر مراحل عدة هي:

#### 1 - تحديد عينة البحث

على فئة المثقفين والاعلاميين، واضحت ممارسة الارهاب تتم اما عن طريق اثاره الرعب او نشر الافكار الداعمة للارهاب. وقد نجحت المجموعات الارهابية التي عمدت خطف الطائرات، والهجوم على السفارات وغيرها من الوسائل الارهابية بتكريس الاعلام لخدمة مصالحها لنشر قضاياها والاسباب والتبريرات التي تدفعها للقيام بهذه الاعمال في محاولة للتاثير على الراي العام وجلب الدعم والتاكيد الشعبي لها (الطيبار، 1998: ص210).

اشتمل القسم الأول على بعض البيانات الفردية والاجتماعية عن بعض جوانب حياة المبحوثين. إما القسم الثاني فقد اشتمل على الفقرات المتعلقة بالظاهرة المدروسة التي تتمثل بدراسة الجريمة الارهابية والامن الاجتماعي التي تؤثر في حياة الافراد بشكل عام.

## ثانياً : نتائج البحث الميداني

### 1 - خصائص عينة البحث

#### أ. العمر:

#### ( الجدول 1 )

توزيع أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير العمر

| النسبة المئوية | التكرار | فئات العمر |
|----------------|---------|------------|
| ٥٠٪            | ٥٠      | ٢٩ - ٣٤    |
| ٢٤٪            | ٢٤      | ٣٥ - ٤٠    |
| ٢٦٪            | ٢٦      | ٤١ - فاكثر |
| ١٠٠٪           | ١٠٠     | المجموع    |

تبين من معالجة البيانات المتعلقة بأعمار أفراد العينة أن عدد أفراد العينة ممن كانت أعمارهم تتراوح بين ( 29 - 34 ) سنة بلغ ( 50 ) مبحوثاً وقد كانت نسبتهم ( 50% ). في حين بلغ عدد المبحوثين الذين تتراوح اعمارهم

العينة هي النموذج الذي يجري الباحث مجمله عليه (محبوب، 1988: ص134) لقد اعتبرت مدينة الديوانية انموذجاً للبحث التي اشتمل على (حي الحكيم، والحي العسكري ) كإطار أساسي للدراسة حيث تم سحب عينه عشوائية تشمل على 100 مبحوث ممن يسكنون تلك المناطق.

### 2 - مجالات البحث:

أ. المجال المكاني: أنحصر المجال المكاني في مدينة الديوانية.

ب. المجال البشري: شملت الدراسة البحث على عينة ضمت مجموعه من المبحوثين الساكنين في حي الحكيم والحي العسكري والبالغ عددهم (100) مبحوث.

ج. المجال الزماني: أمتد المجال الزماني للدراسة الميدانية من 1 / 8 2014/ الى 10 / 1 / 2014.

### 3 - وسائل جمع البيانات:

يعتبر الاستبيان الذي تم إعداده الوسيلة الأساسية للحصول على البيانات اللازمة للبحث واخذ بنظر الاعتبار في تصميمه إن يكون منسجماً مع أهداف البحث حيث قسم البحث إلى قسمين

بين (35 - 40) سنه (24) مبحوث عددهم (65) مبحوثاً وان نسبتهم 65% بينما كان عدد الذين يعملون في مهنة (كاسب) (25) مبحوثاً وكانت نسبتهم (25%) اما مهنة المتقاعد فكان عددهم (10) ونسبتهم (10%) من المبحوثين.

بين (35 - 40) سنه (24) مبحوث عددهم (65) مبحوثاً وان نسبتهم 65% بينما كان عدد الذين يعملون في مهنة (كاسب) (25) مبحوثاً وكانت نسبتهم (25%) اما مهنة المتقاعد فكان عددهم (10) ونسبتهم (10%) من المبحوثين.

رقم (1) إن نسبة عالية من المبحوثين هم من فئة الشباب الذين يكونون اكثر عرضة في الوقت الحاضر للجرائم الارهابية وكما وما زالت مستمرة في تاثيرها حيث ذهب الكثير منهم ضحية للاعمال الارهابية.

### 3. المؤهل الدراسي:

#### الجدول (3)

توزيع أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي

| النسبة المئوية | التكرار | المؤهل العلمي |
|----------------|---------|---------------|
| 20%            | 20      | شهادات عليا   |
| 40%            | 40      | بكالوريوس     |
| 30%            | 30      | اعدادي ومتوسط |
| 10%            | 10      | يقرأ ويكتب    |
| 100%           | 100     | المجموع       |

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن افراد وحدات الدراسة قد توزعت بالشكل الاتي حسب المؤهل الدراسي للافراد لقد كانت نسبة الذين يحملون شهادات عليا هي 20% من مجموع المبحوثين وكان عددهم (20) مبحوثاً

### 2. المهنة:

#### الجدول (2)

توزيع أفراد عينة البحث تبعاً لمهنة افراد العينة

| المهنة  | التكرار | النسبة المئوية |
|---------|---------|----------------|
| موظف    | 65      | 65%            |
| كاسب    | 25      | 25%            |
| متقاعد  | 10      | 10%            |
| المجموع | 100     | 100%           |

يتبين من الجدول رقم (2) أن افراد عينة البحث هم من فئات مختلفة من حيث المهنة او ال عمل حيث نلاحظ ان اغلب افراد العينة هم من الموظفين الذين يعملون في المجال الحكومي وكان

## 4. الحالة الاجتماعية:

## الجدول (4)

توزيع أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير  
الحالة الاجتماعية

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية |
|-------------------|---------|----------------|
| اعزب              | ٢٠      | ٢٠٪            |
| متزوج             | ٦٠      | ٦٠٪            |
| ارمل              | ١٥      | ١٥٪            |
| مطلق              | ٥       | ٥٪             |
| المجموع           | ١٠٠     | ١٠٠٪           |

بينما كانت نسبة الذين يحملون شهادة البكالوريوس 40 % من المبحوثين وكان عددهم (40) مبحوثاً بينما كانت نسبة الذين يحملون شهادة الاعدادي والمتوسط (30%) من المبحوثين بينما كانت نسبة الذين يقرأون ويكتبون 10% من المبحوثين وكان عددهم 10 مبحوثاً.

وتبين من تحليل البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية لأفراد العينة أن (20 مبحوثاً) هم من العزاب وكانت نسبتهم (20%) بينما كان عدد المتزوجين من المبحوثين (60 مبحوثاً) وكانت نسبتهم (60 %) اما بالنسبة للأرمل فكان عددهم (15) مبحوثاً وكانت نسبتهم (15%) اما المطلق فكان عددهم (5 مبحوثين) ونسبتهم (5%) من المبحوثين.

5 - عائدية السكن:

الجدول ( 5 )

توزيع أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير

عائدية السكن

| عائدية السكن | التكرار | النسبة المئوية |
|--------------|---------|----------------|
| ملك          | ٥٥      | ٥٥%            |
| ايجار        | ١٥      | ١٥%            |
| دور دولة     | ٢٠      | ٢٠%            |
| تجاوز        | ١٠      | ١٠%            |
| المجموع      | ١٠٠     | ١٠٠%           |

البيانات الخاصة بالظاهرة

المدرسة:

اولاً:

جدول ( 6 )

رأي المبحوثين حول العوامل الدافعة الى ارتكاب الجرائم الارهابية

| رأي العينة | التكرار | النسبة المئوية |
|------------|---------|----------------|
| سياسية     | ٦٠      | ٦٠%            |
| اقتصادية   | ٣٠      | ٣٠%            |
| اجتماعية   | ١٠      | ١٠%            |
| المجموع    | ١٠٠     | ١٠٠%           |

وتبين من تحليل البيانات المتعلقة بعائدية السكن لأفراد العينة أن (55 مبحوثاً) هم يمتلكون المساكن التي يعيشون فيها ويشكلون نسبة (55%) في حين بلغ عدد الذين يسكنون منازل مؤجرة ( 15 مبحوثاً ) ويشكلون نسبة ( 15 % ) من العينة اما بالنسبة الى المبحوثين الذين يسكنون في دور الدولة فكان عددهم (20 مبحوثاً) وكانت نسبتهم (20%) بينما الذين يسكنون في مساكن يتجاوزون فيها على ارض الدولة فكان عددهم (10 مبحوثين) وكانت نسبتهم (10%) والجدول (5) يوضح ذلك.

رأي المبحوثين حول العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم الارهابية و يوضح الجدول (6) حيث كانت اجابات اغلب المبحوثين تتمحور حول ان العوامل السياسية السبب في زيادة الجرائم الارهابية (وكان عددهم 60 مبحوثاً) وكانت نسبتهم (60%) بينما اكد (30 مبحوثاً) ان العوامل الاقتصادية هي وراء انتشار الجرائم الارهابية وكانت نسبتهم (30%) من المبحوثين اما العوامل الاجتماعية فكان عدد المبحوثين الذين اكدوا على انها سبب من اسباب انتشار الجريمة الارهابية

| النسبة<br>المئوية | التكرار | رأي العينة                    |
|-------------------|---------|-------------------------------|
| ٢٩٪               | ٨٠      | العقوبة                       |
| ٢٧٪               | ٧٥      | زيادة الوعي<br>الديني للأفراد |
| ٢٥٪               | ٧٠      | القصاص                        |
| ١٩٪               | ٥٠      | الاعراف<br>العشائرية          |
| ١٠٠٪              | ٢٧٥     | المجموع                       |

كانت إجابة المبحوثين حول الجدول (8) المتعلقة بالوسائل المستخدمة للحد من الجريمة الارهابية تتمثل باختيار اكثر من وسيلة واحدة لذلك كان هذا الجدول حسب طريقة التسلسل المرتبي حيث كانت اجابات المبحوثين تتمثل بان عدد الذين كانوا يعتقدون ان العقوبة هي افضل طريقة لمعالجة الجريمة الارهابية (80مبحوثاً) وبنسبة (29%) بينما الذين اكادوا على ان زيادة الوعي الديني للأفراد هو الوسيلة التي يجب ان تستخدم في معالجة الجريمة وكان عددهم (75 مبحوثاً) وبنسبة (27%) فيما كان عدد الذين يعتقدون ان القصاص هو وسيلة من وسائل معالجة الجريمة الارهابية (70 بحوثاً) وبنسبة

وكان عددهم (10 مبحوثين) وبنسبة (10%) من المبحوثين.

ثانياً:

#### جدول (7)

رأي المبحوثين حول امكانية مكافحة  
الجريمة الارهابية

| النسبة<br>المئوية | التكرار | رأي<br>المبحوثين |
|-------------------|---------|------------------|
| ٨٠٪               | ٨٠      | نعم              |
| ٢٠٪               | ٢٠      | لا               |
| ١٠٠٪              | ١٠٠     | المجموع          |

ويمثل الجدول (7) تحليل البيانات حول امكانية معالجة الجريمة الارهابية في المجتمع حيث نلاحظ ان اغلب المبحوثين ايدوا ذلك حيث كان عدد المبحوثين (80مبحوثاً) وبنسبة (80%) بينما لم يؤيد (20مبحوثاً) امكانية معالجة الجريمة الارهابية كونها متصلة داخل المجتمع وكان وبنسبة (20%).

ثالثاً:

#### جدول (8)

يمثل رأي المبحوثين حول الوسائل المستخدمة في معالجة الجريمة الارهابية

| راي العينة | التكرار | النسبة المئوية |
|------------|---------|----------------|
| نعم        | ١٠٠     | %١٠٠           |
| لا         | ٠       | %٠             |
| المجموع    | ١٠٠     | %١٠٠           |

لقد كان راي المبحوثين حول تأثير الجريمة الارهابية على امن واستقرار البلاد، ان للجريمة الارهابية تأثير كبير على المجتمع من خلال تجربة المجتمع العراقي مع الارهاب حيث تأثر المجتمع بكافة اطيافه بالجريمة ومازال يتأثر بها حيث فقد الكثير من ابنائه بسببها وكانت الاجابة بالأغلبية العظيمة حيث ان كل افراد العينة قد ايدوا ذلك وكانت النسبة (100%) وكما موضح بالجدول (10).

سادساً:

#### جدول (11)

يمثل راي المبحوثين حول تأثير الجريمة الارهابية على نفسية افراد المجتمع

| حالة المبحوثين | التكرار | النسبة المئوية |
|----------------|---------|----------------|
| تؤثر           | ٨٥      | %٨٥            |
| لا تؤثر        | ١٥      | %١٥            |
| المجموع        | ١٠٠     | %١٠٠           |

نلاحظ من خلال اجابات المبحوثين

(25%) اما الاعراف العشائرية فحلت كآخر الوسائل المقترحة في معالجة الجريمة الارهابية حيث كان عدد المبحوثين (50 مبحوثاً) وبنسبة (19%).

رابعاً:

#### جدول (9)

يمثل رأي المبحوثين حول سبب حدوث الجريمة الارهابية عدم تحقيق مطالب الشعب الاساسية

| رأي العينة | التكرار | النسبة المئوية |
|------------|---------|----------------|
| نعم        | ٨٠      | %٨٠            |
| لا         | ٢٠      | %٢٠            |
| المجموع    | ١٠٠     | %١٠٠           |

لقد تضمن الجدول (9) راي المبحوثين حول سبب حدوث الجريمة الارهابية هو عدم تحقيق مطالب الشعب الاساسية وكان عدد الذين اجابوا بنعم (80 مبحوثاً) وبنسبة (80%) اما عدد الذين اجابوا ب لا فكانوا (20 مبحوثاً) وبنسبة (20%).

خامساً:

#### جدول (10)

حول تأثير الجريمة الارهابية على امن واستقرار المجتمع

(الجدول(12) نلاحظ ان اغلب المبحوثين يؤيدون ان لاحتلال الامريكي دور كبير في زيادة الارهاب في العراق وكان عدد المبحوثين (85 مبحوثاً) وبنسبة (83%) من المبحوثين اما عدد الذين ام يؤيدوا ذلك فكان عددهم (17 مبحوثاً) وبنسبة (17%).

ثامناً:

### جدول (13)

يمثل راي المبحوثين حول ان الجريمة الارهابية سبب رئيسي في تهجير الافراد من البلاد

| النسبة المئوية | التكرار | راي المبحوثين |
|----------------|---------|---------------|
| 100%           | 100     | نعم           |
| 0              | 0       | لا            |
| 100%           | 100     | المجموع       |

من خلال اجابات المبحوثين على الجدول(13) نلاحظ ان جميع المبحوثين قد ايدوا ذلك لان الذي حدث في مجتمعنا من تهجير الى داخل البلاد وخارجة كان سببه الاساسي هو الجريمة الارهابي التي تحدث داخل البلد حيث طالت جميع الطوائف الموجودة في المجتمع وكانت نسبة الاجابة هي (100%).

حول الجدول (11) ان اغلب المبحوثين يؤيدون تاثير الجريمة الارهابية على افراد المجتمع وكان عددهم (85مبحوثاً) وبنسبة (85 %) من المبحوثين لان الجريمة الارهابية تمس كافة ابناء المجتمع وتقضي على الكثير من الشباب والنساء والاطفال والشيوخ أي انها تؤثر على كافة شراح المجتمع من غير استثناء فيصبح الفرد مهدد في مجتمعة وغير امن مما يؤثر على نفسيته فيصبح في حالة من الخوف والرهاب من وقوع الجريمة في أي لحظه من حياته، بينما 15(مبحوثاً)يعتقدون ان الجريمة الارهابية لا تؤثر على نفسية الافراد وبنسبة (15%).

سابعاً:

### جدول (12)

يمثل راي المبحوثين حول ان زيادة الجريمة الارهابية بسبب الاحتلال الامريكي للعراق

| النسبة المئوية | التكرار | راي المبحوثين |
|----------------|---------|---------------|
| 83%            | 83      | نعم           |
| 17%            | 17      | لا            |
| 100%           | 100     | المجموع       |

من خلال اجابات المبحوثين على

تاسعاً:

جدول (14)

يوضح سبب الجريمة الارهابية هو البطالة  
وعدم توفر فرص عمل للأفراد

| النسبة<br>المئوية | التكرار | راي<br>المبحوثين |
|-------------------|---------|------------------|
| ٩٠٪               | ٩٠      | يسبب             |
| ١٠٪               | ١٠      | لا يسبب          |
| ١٠٠٪              | ١٠٠     | المجموع          |

فيما يتعلق بالجدول (14) فان  
نسبة (90 %) من افراد العينة يؤيدون  
ذلك كون عدم توفر فرص عمل للأفراد  
يدفعهم الى ارتكاب الجرائم الارهابية  
والانخراط في العصابات الاجرامية  
لغرض سد احتياجاتهم ومتطلباتهم  
ومتطلبات عوائلهم اليومية بينما (10  
%) لم يؤيدوا ذلك فليس كل فرد يتعرض  
لهذه ولم يحصل على فرصة عمل يذهب  
الى ارتكاب الجرائم والانخراط في  
الجرائم الارهابية.

عاشراً:

الجدول (15)

يمثل اراء المبحوثين حول ان الجهل هو  
سبب يدفع الافراد الى ارتكاب الجرائم  
الارهابية

| النسبة<br>المئوية | التكرار | راي<br>المبحوثين |
|-------------------|---------|------------------|
| ٧٦٪               | ٧٦      | نعم              |
| ٢٤٪               | ٢٤      | لا               |
| ١٠٠٪              | ١٠٠     | المجموع          |

من خلال استقصاء آراء المبحوثين  
لاحظنا ان نسبة (76%) يؤيدون  
ان الجهل سبب من اسباب انخراط  
بعض الافراد في العصابات الاجرامية  
بسبب جهلهم في بعض الامور وخاصةً  
الدينية منها فيستغلون من قبل هذه  
العصابات، بينما (24%) من  
المبحوثين لم يؤيدوا وكما موضح في  
الجدول (15)

احدى عشر:

جدول (16)

يمثل رأي المبحوثين حول ضعف الوازع الديني للأفراد يدفعهم الى ارتكاب الجرائم الارهابية

| رأي المبحوثين | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|---------|----------------|
| نعم           | ٨٥      | ٨٥%            |
| لا            | ١٥      | ١٥%            |
| المجموع       | ١٠٠     | ١٠٠%           |

اثنا عشر:

جدول (17)

يمثل رأي المبحوثين حول ان التناحرات السياسية تؤدي الى ضعف الامن الاجتماعي

| رأي المبحوثين | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|---------|----------------|
| نعم           | ١٠٠     | ١٠٠%           |
| لا            | ٠       | ٠%             |
| المجموع       | ١٠٠     | ١٠٠%           |

فيما يتعلق بآراء المبحوثين حول مدى تأثير المجتمع بالتناحرات السياسية وعلاقتها بضعف الامن في المجتمع كانت آرائهم موحدة حول ذلك وهي ان للتناحرات السياسية الاثر الاكبر في ضعف الامن داخل المجتمع وكانت نسبتهم (100%) وكما موضح في الجدول (17)

من خلال استقصاء آراء المبحوثين حول ضعف الوازع الديني لدى الافراد يدفعهم الى ارتكاب الجرائم الارهابية نلاحظ ان نسبة الذين ايدوا ذلك كانت (85%) وذلك بسبب ان الشخص الذي لا يخاف من الله عزه وجل لا يخاف من الانسان حيث يمكنه ان يعمل ما يشاء لذلك تلاحظ ان الشخص الذي لا يوجد لديه ايمان بالله عزه وجل يمكنه ان يقوم بالاعمال الارهابية ويقتل الناس ويشردهم من منازلهم ويستولي على اموالهم وممتلكاتهم من غير ان يندى له جبين، بينما كانت نسبة الذين لم يؤيدا ذلك كانت (15%)، وكما موضح في الجدول (16).

ثلاثة عشر:

اربعة عشر:

### جدول (18)

يمثل رأي المبحوثين حول تأثير ضعف الامن يؤدي الى زيادة الجرائم الارهابية

| النسبة المئوية | التكرار | رأي المبحوثين |
|----------------|---------|---------------|
| ٩٠٪            | ٩٠      | نعم           |
| ١٠٪            | ١٠      | لا            |
| ١٠٠٪           | ١٠٠     | المجموع       |

نلاحظ من خلال اجابات المبحوثين ان لضعف الامن الاثر الاكبر في زيادة الجريمة الارهابية في داخل المجتمع وكانت اجابات المبحوثين هي ( 90 ) مبحوث يؤيدون ذلك ونسبتهم (90%) وكان ( 10 ) من المبحوثين ونسبتهم (10%) لا يؤيدون ذلك، وكما موضح في الجدول (18)

### جدول (19)

يمثل رأي المبحوثين حول ان الجريمة الارهابية تؤدي الى حدوث انقسامات داخل المجتمع

| النسبة المئوية | التكرار | رأي المبحوثين |
|----------------|---------|---------------|
| ٨٠٪            | ٨٠      | نعم           |
| ٢٠٪            | ٢٠      | لا            |
| ١٠٠٪           | ١٠٠     | المجموع       |

من خلال استقصاء اراء المبحوثين حول ان الجريمة الارهابية تؤدي الى انقسامات داخل المجتمع وقد ايد ذلك (80 مبحوثاً ) ونسبة (80%) من افراد العينة، بينما لم يؤيدا ذلك (20 مبحوثاً) ونسبة (20%) من افراد العينة، كما موضح في الجدول (19).

خمسة عشر:

### جدول (20)

يمثل رأي المبحوثين حول ان تهجير الافراد ادى الى زيادة الجرائم الارهابية في المناطق التي استقروا بها

| النسبة المئوية | التكرار | رأي المبحوثين |
|----------------|---------|---------------|
| ٨٢٪            | ٨٢      | نعم           |
| ١٨٪            | ١٨      | لا            |
| ١٠٠٪           | ١٠٠     | المجموع       |

ستة عشر:

### جدول (21)

يمثل رأي المبحوثين حول زيادة الهجرة والمهجرين داخل المجتمع ادى الى زيادة المشكلات الاجتماعية.

| النسبة المئوية | التكرار | رأي المبحوثين |
|----------------|---------|---------------|
| ٩٠٪            | ٩٠      | نعم           |
| ١٠٪            | ١٠      | لا            |
| ١٠٠٪           | ١٠٠     | المجموع       |

نلاحظ من خلال اجابات المبحوثين ان بسبب تهجير الافراد من مناطق سكنهم الى مناطق اخرى امنه ادى ذلك الى زيادة العمليات الارهابية في المناطق التي استقروا فيها بسبب دخول بعض الارهابيين مع المهجرين وكان عدد الذين ايدوا ذلك ( 82 مبحوثاً ) وبنسبة (82%) من المبحوثين، بينما كان عدد الذين لم يؤيدوا ذلك (18 مبحوثاً ) وبنسبة (18%)، وكما موضح في الجدول (20).

بعد استقصاء رأي المبحوثين حول زيادة الهجرة والمهجرين الى مناطق اخرى ادى الى ظهور مشكلات اجتماعية عديدة وذلك بسبب ان هؤلاء الافراد قد تركوا بيوتهم واموالهم وهجروا الى مناطق امنه بدون أن يملكوا أي شيء مما جعلهم عالة على هذه المناطق التي هجروا اليها وسكنوا في اماكن عامة مثل المدارس والجوامع والحسينيات وبعض البيوت الخاصة وكانت نسبة الذين ايدوا ذلك (90%) من افراد العينة، بينما كانت نسبة الذين لم يؤيدوا ذلك (10%) من المبحوثين. وكما موضح بالجدول (21)

سبعة عشر:

### جدول (22)

يمثل رأي المبحوثين حول امكانية السيطرة على الجرائم الارهابية في المجتمع

| رأي المبحوثين | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|---------|----------------|
| نعم           | ٨٨      | ٨٨٪            |
| لا            | ١٢      | ١٢٪            |
| المجموع       | ١٠٠     | ١٠٠٪           |

من خلال استقصاء اراء المبحوثين حول امكانية السيطرة على الجرائم الارهابية التي تحدث في المجتمع وفي حالة تزايد مستمر وكانت عدد المبحوثين الذين اجابوا بنعم وايدوا امكانية السيطرة على الجرائم (88 مبحوثاً ) وبنسبة (88%)، بينما عدد الذين لم يؤيدوا ذلك كان (12 مبحوثاً) وبنسبة (12%) وكما موضح في الجدول رقم (22)

ثمانية عشر:

### جدول (23)

يمثل رأي المبحوثين حول الطرق التي يمكن عن طريقها السيطرة على الجرائم الارهابية

| رأي المبحوثين                                                            | التكرار | النسبة المئوية |
|--------------------------------------------------------------------------|---------|----------------|
| زيادة العمليات العسكرية المنظمة من داخل المجتمع                          | ٨١      | ٢٩٪            |
| السيطرة على الحدود وضبطها للحيلولة دون دخول العصابات الاجرامية الارهابية | ٨٠      | ٢٨٪            |
| زيادة قوات الحشد الشعبي وتسليحهم بصورة اقوى                              | ٧٠      | ٢٥٪            |
| تدخل من قبل قوات اجنبية تساعد العمليات العسكرية                          | ٥٠      | ١٨٪            |
| المجموع                                                                  | ٢٨٠     | ١٠٠٪           |

لقد كانت اجابات المبحوثين الذين اجابوا بنعم في الجدول (23) تتمحور في عدة اختيارات لذلك كان هذا الجدول عبارة عن تسلسل مرتبي

للاجابات، حيث نلاحظ ان زيادة العمليات العسكرية المنظمة من داخل المجتمع جاءت بالمرتبة الاولى وكانت نسبتهم (29%) لاجاباتهم بينما السيطرة على الحدود وضبطها جاءت بالمرتبة الثانية وكانت نسبتها (28%) اما زيادة قوات الحشد الشعبي وتسليحهم بصورة اقوى جاءت بالمرتبة الثالثة وكانت نسبتها (25%) فيما كانت فقرة تدخل من قبل قوات اجنبية تساعد العمليات العسكرية جاءت في الاخير بالمرتبة الرابعة وكانت نسبتها (18%).

تسعة عشر:

#### جدول (24)

يمثل رأي المبحوثين حول امكانية عودة الامن الى داخل البلاد بعد هذه الفوضى السياسية

| النسبة<br>المئوية | التكرار | رأي المبحوثين |
|-------------------|---------|---------------|
| 100%              | 100     | نعم           |
| 0%                | 0       | كلا           |
| 100%              | 100     | المجموع       |

من خلال استقصاء اراء المبحوثين حول عودة الامن والاستقرار الى المجتمع

### ثالثاً: النتائج والتوصيات:

لقد توصل البحث الى جملة من النتائج من اهمها:

1 - أنه لا يمكن أن تنسب أسباب

الجرائم الإرهابية لعامل واحد فقط، كالقول بأن للبطالة والفقر أثراً مباشراً ووحيداً في القيام بالجرائم الإرهابية، دون البحث عن عوامل أخرى.

2 - ليس من الصحيح أن يتم مقاومة

الجرائم الإرهابية من قبل المؤسسات الأمنية بشكل منفرد. وانما يتم ذلك بمساعدة جميع افراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية كافة لغرض القضاء على الزمر الارهابية الموجودة.

3 - تتطلب مقاومة الإرهاب قيام جميع

أنساق البناء الاجتماعي بالتوازي وبشكل متوازن في دراسة مسببات الانحراف وتصور الحلول، بناء على دراسات امبيريقية ذات منهجية علمية، والاستفادة من التجارب التي طبقتها مجتمعات أخرى ذات قواسم مشتركة مع المجتمع موضوع الدراسة، ومن ثم المبادرة بتطبيق الحلول اللازمة.

4 - ان الجرائم الارهابية تؤثر على امن

واستقرار المجتمع وعلى نفسية الافراد في المجتمع.

5 - ان افراد المجتمع لديهم امل كبير في اعادة الامن والامان لبلدهم بتظافر جهودهم والقضاء على الارهاب.

### التوصيات:

1 - على الدولة وضع استراتيجية

منظمة لغرض القضاء على الزمر الارهابية الموجودة داخل البلد، وغلق كافة المنافذ الحدودية لمنع دخول المنظمات الارهابية من خارج البلاد 2 - توفير فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة المنتشرة في المجتمع بشكل واسع.

3 - توعية الافراد بالاثار السلبية

للالرهاب وعدم الانخراط مع الجامع الارهابية عن طريق وسائل الاعلام والمحاضرات الموجهة.

4 - زيادة الوعي الديني للافراد

فكلما زاد الوعي الديني للفرد قلة انخراطه مع المجاميع الارهابية عن طريق الخطب الدينية والمؤتمرات والندوات في المؤسسات الشبابية.

8 - الرازي، مختار الصحاح، دار  
الرسالة، الكويت، 1983.

9 - الشتا، السيد علي، علم الاجتماع  
الجنائي، دار المعرفة الجامعية،  
الاسكندرية، 1987.

10 - الطيار، احمد رفعت وصالح،  
الارهاب الدولي، ط1، مركز الدراسات  
العربية والاوربي، القاهرة، 1998.

11 - الفتلاوي، سهيل،  
الارهاب الدولي، دار الثقافة للنشر  
والتوزيع، عمان، 2009.

12 - الكعبي، حاتم، السلوك  
الجمعي، مطبعة الديوانية، 1973.

13 - المراياتي، كامل واخرون،  
الامن الاجتماعي، سلسلة المائدة  
الحرّة، عدد 7 بيت الحكمة، 1997.

14 - الهواري، عبد الرحمن،  
التعرف بالارهاب واشكالة، اكااديمية  
نايف العربية للعلوم، الرياض، 2002.

15 - اميل دوركهايم، قواعد المنهج  
في علم الاجتماع، ترجمة: د محمود  
قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة، 1961.

16 - بدوي، احمد زكي، معجم  
مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة  
لبنان، بيروت، 1974.

## المصادر:

### القران الكريم

1 - ابن خلدون، المقدمة، تحقيق  
د علي عبد الواحد، ج2، لجنة البيان  
العربي، القاهرة، 1985.

2 - ابن منظور، لسان العرب، المجلد  
الثاني عشر، دار بيروت للطباعة  
والنشر، لبنان، 1955.

3 - اسكندر، طلعت طبيبا في  
اليمن، دار روز يوسف، 1964.

4 - الحسن، احسان محمد، علم  
اجتماع العنف والارهاب، دار وائل  
للنشر، الاردن، 2008.

5 - الحسن، احسان محمد، علم  
الاجرام، دراسة تحليلية في التفسير  
الاجتماعي للجريمة، مطبعة الحضارة،  
بغداد، 2006.

6 - الحسيني، عباس، شرح قانون  
العقوبات، ج2، بغداد، 1974.

7 - الحماد، محمد عبد  
الله، التحديات الجديدة للامن  
الاجتماعي في المجتمع العربي  
الخليجي، ط1، الكويت، الديوان الاميري،  
مكتب الانماء الاجتماعي، 2001.

- 17 - حريز، عبد الناصر، الارهاب السياسي، ط1، مكتب مديولي، القاهرة، 1996.
- 24 - زهران، حامد، علم النفس الاجتماعي، ط2، مكتب الخانجي، القاهرة، 1977.
- 18 - حلمي، نبيل احمد، الارهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
- 25 - شهاب، هيثم فالح، جريمة الارهاب وسبل مكافحتها، دار الثقافة، الاردن، 2010.
- 26 - شومان، محمد، سميره السيد، صراع الاجيال، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987.
- 19 - حمودة، منتظر سعيد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ط1، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.
- 27 - صالح، مصلىح، الضبط الاجتماعي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر، 2004.
- 20 - جمعة، رايح لطفي، حالة الامن في عهد الملك عبد العزيز، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1982.
- 28 - عبد الحي، حسن، الامن الذي نعيشه، ج1، ط3، 1991.
- 21 - رشوان، حسين عبد الحميد، الارهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.
- 29 - عبد الله، عماد حسين، الامن في الدول الكبرى، مطبوعات المركز العربي للدراسات الامنية، الرياض، 1990.
- 22 - رمضان، السيد، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1985.
- 30 - عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر، الارهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- 31 - عبادي، محمد سلامة محمد، الخدمة الاجتماعية ورعاية الاسرة والطفولة والشباب، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1989.
- 23 - رشوان، حسين عبد الحميد، الارهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.

- 32 - عريم، عبد الجبار، نظريات علم الاجرام، ط7، مطبعة المعارف، بغداد، 1976.
- 33 - عمارة، د. محمد، السلام والامن الاجتماعي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- 34 - عمر، مصطفى، الوجه الاخر للسلوك، ط1، معهد الانماء العربي، الدراسات الاجتماعية، بيروت، 1999.
- 35 - غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 36 - محجوب، وجيه، طرق البحث العلمي ومناهجه، جامعة بغداد، 1988.
- 37 - محمد، انيس شهيد، مظاهر السلوك الانحرافي بعد تغير النظام السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، قسم علم الاجتماع، 2006.
- 38 - محمد، مازن بشير، مبادئ علم الاجرام، بغداد، 2009.
- المصادر الاجنبية:
1. Albert Morris "Criminology", Longmans.
2. Axworthy, Lloyd. "Human Security: Safety for people in a changing world", Canada Ottawa, 1999.
3. Gould, J and, Kold, W.L, Dictionary of The Social Science, London, 1959.
4. Pasic, A. "Identity and Security: An overview". New York, Rockefeller (fund), (1998).
5. Peter Breet "An Inquiry into Criminal Guilt", Hlstead press Australia, Sudney, 1963.
- الملاحق
- قسم علم الاجتماع
- استمارة استبيان
- أخي المبحوث الفاضل.....
- نضع بين يديك استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة الموسومة (الجريمة الارهابية والامن الاجتماعي /دراسة ميدانية في محافظة القادسية والذي

- نرجوه هو الاجابة على فقرات الاستبيان
- وذلك بوضع علامة ( / ) امام الخيار
- الذي تراه مناسباً لإجابتك.
- ونرجو ان تكون إجابتك صحيحة
- ومعبرة عن والوضع الاجتماعي لذلك لا
- داعي لذكر الاسم مطلقا. علما ان هدف
- الدراسة هو علمي بحث.
- رقم الاستمارة الدرجة الكلية
- للاستمارة
- البيانات الأساسية:
- 1 - العمر ( ) سنة
- 2 - الحالة الاجتماعية ( )
- 3 - المهنة ( )
- 4 - التحصيل الدراسي ( )
- 5 - عائلية السكن: ملك ( ) إيجار ( )
- ( ) تجاوز ( ) دور دولة ( )
- البيانات الخاصة بالظاهرة
- المدرسة:
- 1 - ماهي العوامل الدافعة الى
- ارتكاب الجريمة الارهابية ؟
- 1 - سياسية 2 - اقتصادية 3 - اجتماعية
- 2 - هل يمكن مكافحة الجريمة
- الارهابية والحد منها ؟
- نعم لا
- 3 - اذا كان الجواب نعم فما هي
- الوسائل التي تحد منها هل هي ؟
- 1 - العقوبة 2 - زيادة الوعي الديني
- للافراد 3 - القصاص 4 - الاعراف
- العشائرية
- 4 - هل تعتقد ان سبب حدوث
- الجريمة الارهابية عدم تحقيق مطالب
- الشعب الاساسية ؟
- نعم لا
- 5 - هل تعتقد ان الجريمة الارهابية
- تؤثر على امن واستقرار المجتمع ؟
- نعم لا
- 6 - هل ان لحدوث الجريمة الارهابية
- اثار نفسية على افراد المجتمع ؟
- نعم لا
- 7 - هل تعتقد ان من اسباب
- الجريمة الارهابية وزيادتها هو الاحتلال
- الامريكي الذي تعرضت له البلاد ؟
- نعم لا
- 8 - هل تعتقد ان الجريمة سبب
- رئيسي في تهجير الافراد من البلد ومن
- المناطق التي يسكنون فيها ؟
- نعم لا
- 9 - هل تعتقد ان البطالة وعدم
- وجود فرص عمل مناسبة للافراد هي
- نعم لا

- الدافع التي تدفع البعض منهم الى ارتكاب الجرائم الارهابية ؟ نعم لا
- 10 - هل تعتقد ان الجهل وعدم الحصول على المؤهل الدراسي هو سبب يدفع الافراد الى ارتكاب جرائم ارهابية نعم لا
- 11 - هل تعتقد ان ضعف الوازع الديني لدى الافراد يدفعهم الى ارتكاب الجرائم الارهابية ؟ نعم لا
- 12 - هل تعتقد ان التناحرات السياسية ادت الى ضعف الامن في المجتمع ؟ نعم لا
- 13 - هل باعتقادك ان من اثار ضعف الامن هو زيادة الجريمة الارهابية ؟ نعم لا
- 14 - هل تؤدي الجريمة الارهابية الى حدوث انقسامات داخل المجتمع ؟ نعم لا
- 15 - هل تعتقد ان تهجير الافراد زاد من الجرائم الارهابية في المناطق التي استقروا فيها ؟ نعم لا
- 16 - هل ترى ان زيادة الهجرة والتهجير القسري ادى الى ظهور مشكلات اجتماعية داخل البلد ؟ نعم لا
- 17 - هل باعتقادك انه يمكن السيطرة على الجرائم الارهابية التي تحدث داخل المجتمع ؟ نعم لا
- 18 - اذا كان الجواب نعم فما هي الطرق برايك ؟
- 1 - زيادة العمليات العسكرية المنظمة داخل المجتمع.
- 2 - تدخل من قبل قوات اجنبية تساعد العمليات العسكرية.
- 3 - زيادة قوات الحشد الشعبي وتسليحهم بصورة اقوى.
- 4 - السيطرة على الحدود وضبطها للحيلولة دون دخول عصابات ارهابية جديدة.
- 19 - هل باعتقادك انه سوف يعم الامن والامان داخل المجتمع بعد هذه الفوضى السياسية ؟ نعم لا
- ومن الله التوفيق
- الباحث

most important factors that drive people to commit such crimes harmful to the souls and public money and to display the most important attributes of the terrorist crime and its varieties, motives, and social factors that affect the challenge of terrorist crimes, including the social control and the absence of power and its impact on terrorism and the role of security institutions to reduce crime and terrorist longer do the security agencies these functions efficiently and effectively as a catalyst for the mitigation of the effects of the terrorist crimes, and to prevent other crimes, and to help create a state of security and tranquility which violated by terrorist crimes. As well as to study the importance and the role of

## Terrorist Crime and Social Security

Lecturer Anees Shaheed  
.Mohammad.M.A

Dept. of Sociology, College of Arts

University of Al – Qadis-siya

### Abstract

Iraqi cities have witnessed, during the past years, the rising phenomenon of terrorist crime is now threatening the daily life of the citizens unsuspecting security has become the dream of every Iraqis today. And that the main objective of this research is to identify the terrorist crime and to identify scientific terminology and knowledge of the

that the terrorist crime does not belong to one factor, but there are several factors that worsen and thus lead to a terrorist crime, and also that the security establishment alone cannot cope with terrorist crimes, but you need to help all members of the community and social institutions, the state close all border crossings surrounding Iraq for the purpose of preventing the entry of the terrorist factions within the country, the elimination of unemployment fill the leisure times which most members of the community suffered from.

Social Security in the reduction of these crimes and to achieve this goal, the study concepts related has been carried out of social security and crime, as well as knowing the most important motives that drive young people to engage in the way of crime and terrorism. This is included in theoretical part of the study and the other part is the field study which includes a sample of members of the community (100 people) from different regions of the province of Diwaniyah in the neighborhood of Al – Askari and Al – Hakim (Um Al – Khail) districts which consists of a questionnaire embodied in a set of questions pertaining to the subject of study. The research has come to a set of results among them is